مديرية الشركات
الرقم: ٢٥٣٦
التاريخ ٢٠١٩/٥/٩
اسم الدائرة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشؤون الإدارية
الديوان العام
الرقم ١٤٤٥٠
التاريخ ٢٠١٩/٥/٩م

السادة المكلفين
بالحراسة العامة
٢٠١٩/٥/٩

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية
والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في ٢٠١٩/٥/٨

في تمام الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في الثامن من شهر أيار لعام ٢٠١٩ عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام العادية لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة سورية اجتماعها في فندق شيراتون قاعة امية في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ١٥٠ و١٧٣ و١٧٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- جريدة البعث العدد ١٦٣٤٠ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٩ و العدد ١٦٣٤١ تاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩.
- جريدة الثورة العدد ١٦٩٦٢ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٩ و العدد ١٦٩٦٣ تاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩.

تم التقيد بأحكام المادتين ١٧٩ و١٨٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع الدكتور راتب الشلاح بصفته رئيس مجلس الادارة.

عين كل من السادة سمير باصوص وحبيب صائغ مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي سركيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد هيثم الحسين والسيدة جورجيت النصر مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١٧٢٨تاريخ ٢٠١٩/٥/٨

وحضرت كل من السيدة ميساء البوشي رئيس دائرة لدى قسم الرقابة المكتبية والآنسة رويدة علي رئيس دائرة لدى قسم الترخيص والتسجيل والسيد نديم ضومط رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ٢٤٥٦ /١٦/ص تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٩

كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والآنسة راميا صقر مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم(٤٦٤) تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٢٤

٩ أيار ٢٠١٩
صورة طبق الأصل

كما حضر السيد خالد الصباغ مفوضاً عن شركة حصرية ومشاركوه ارنست ويونغ المحدودة المسؤولية بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة عن العام ٢٠١٨.

كما حضرت الانسة ديما عطاالله مراقب المصرف الداخلي استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦٣/١٤٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٠٥/١١.

وحضر أعضاء مجلس الإدارة السادة الدكتور راتب الشلاح، الدكتور إحسان البعلبكي، السيد جورج صايغ والسيد اياد بيتنجانة والسيد نوار سكر، وتغيب السادة فهد تفنكجي وندى شيخ ديب ومحمد نزار ماميش والسيد محمد اديب جود عن الحضور لدواعي السفر وفوضوا الاعضاء الحاضرين بالحضور عنهم.

كما حضر السيد ميشال عزام مدير عام المصرف.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة والبيانات المالية فتبين أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم بنسبة ٧٧,٤١٦٥% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبو التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

١- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٨ وخطة العمل للعام ٢٠١٩.

٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.

٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف.

٥-زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وقسم من الاحتياطي الخاص إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.

٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٨.

٧- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩ واتخاذ القرار بخصوصها.

٨-البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨واتخاذ القرار بخصوصها.

٩-انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٩ وتحديد تعويضاته.

١٠-الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

باشرت الهيئة العامة أعمالها ومناقشاتها وفق مايلي:

١- <u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٨ وخطة العمل للعام ٢٠١٩.</u>

قام رئيس الجلسة بالحديث عن أعمال البنك خلال السنة المالية ٢٠١٨ وأوضاع السوق المصرفية والأوضاع الاقتصادية والمصرفية في سورية والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات الاخيرة ثم قام بمناقشة أمور البنك وما هو متوقع للعام المقبل على هذا الصعيد.

كلف رئيس الجلسة السيد ميشال عزام المدير العام للبنك بتلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي أشار فيه إلى ما يلي:

- لمحة عن تطور أعمال البنك وفروعه والسلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وتحليل البيانات واهم نتائج أعمال العام ٢٠١٨.
- لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك واللجان المشكلة واختصاصاتها.
- ملخص إجمالي عن الوضع الاقتصادي للبنك.
- الأوراق المالية و المزايا والمكافآت.
- خطة العمل للعام ٢٠١٩.

كما أشار الى أنه وفقاً للبيانات المالية الموحدة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ والمدققة من قبل مدقق الحسابات شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية فقد حقق المصرف أرباحاً صافية محققة بلغت /١,٩٣٢,٤٩٨,٣٤٤ل.س/(مليار وتسعمائة واثنان وثلاثون مليون واربعمائة وثمانية وتسعون الفاً وثلاثمائة وأربعة واربعون ليرة سورية لاغير) بعد اقتطاع الضريبة.

كما بين عدم وجود أرباح او خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي كما تظهرها البيانات المالية الموحدة والموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١ نظراً لثبات سعر الصرف خلال العام المذكور وبالتالي حافظ رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في ٢٠١٨/١٢/٣١ على حجمه كما كان في

٢٠١٧/١٢/٣١ بمبلغ وقدره١٣,٧٢٤,٧٩١,٦٩٥ ل.س(ثلاثة عشر مليار وسبعمائة واربعة وعشرون مليون وسبعمائة وواحد وتسعون الف وستمائة وخمسة وتسعون ليرة سورية)

٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

قام السيد خالد صباغ ممثل شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية مدقق حسابات البنك بعرض تقرير مدقق الحسابات السنوي وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأساس الاعداد والسياسات المحاسبية القانونية المبينة في التقرير ونوه أنه بناء على قرار مجلس المحاسبة و التدقيق في جلسته رقم ١ لعام ٢٠١٨ أصدرت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية التعميم رقم ١٣ بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٨ و المتضمن تأجيل تطبيق المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية رقم ٩ حتى ١ كانون الثاني ٢٠١٩ و بناء عليه فقد تم اعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لأساس الإعداد و السياسات المحاسبية المطبقة وبالتماشي مع قرار مجلس المحاسبة والتدقيق المذكور.

٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور رضاهم عن عمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة والادارة التنفيذية ومدقق الحسابات

شكر المهندس خليل الخشة إدارة المصرف وأشار الى أن القيمة السوقية للسهم مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الأخرى وسأل عن الديون الغير منتجة وماتم تحصيله خلال العام ٢٠١٨ وكيف انعكست على الأرباح وما هو تأثير المعيار رقم ٩ على البيانات المالية للمصرف، كما أشاد الدكتور وليد الأحمر بإدارة البنك وبمجلس ادارته مبيناً بأن المصرف مؤسسة نفتخر بها ونحن محظوظين بالمساهمة بها واثنى على تقرير مجلس الإدارة الشفاف وسأل حول تطبيق المعيار ٩ على المصارف ومنعكساته على البيانات المالية للمصرف وطلب تفعيل مديرية خاصة تهتم بشؤون المساهمين.

كما شكر الدكتور عمر الحسيني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واثنى على تنوع خدمات المصرف وتمنى ان تزيد الأرباح التشغيلية للعام القادم.

سال المساهم السيد محمد ديب المحمد عن الوضع التنافسي للبنك وهل هو مؤشر إيجابي

كما أورد المساهم الدكتور عبد الفتاح أبو بكر بعض الملاحظات الشكلية على تقرير مجلس الإدارة بالإضافة الى سؤاله عن أسباب انخفاض الإقراض لدى البنك وهل يعود الى انخفاض الطلب بشكل عام ام بسبب سياسة المصرف المحافظة.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .

٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف:

أشار رئيس الجلسة إلى وجوب قيام البنك باقتطاع ١٠% من الأرباح المحققة العائدة لمساهمي البنك والبالغة ٢,٥٤٧,٥٧٠,٦٧٢ ل.س (مليارين وخمسمائة وسبعة واربعون مليون وخمسمائة وسبعون الفاً وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية) قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام المادة ١٩٧من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ أي بمبلغ وقدره ٢٥٤,٧٥٧,٠٦٧ ل.س (مائتين وأربعة وخمسون مليون وسبعمائة وسبعة وخمسون الفاً وسبعة وستون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني.

كما أشار الى وجوب اقتطاع ١٠% من الارباح المحققة العائدة لمساهمي البنك والبالغة ٢,٥٤٧,٥٧٠,٦٧٢ ل.س (مليارين وخمسمائة وسبعة واربعون مليون وخمسمائة وسبعون الفاً وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية) قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي الخاص وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي أي بمبلغ وقدره ٢٥٤,٧٥٧,٠٦٧ ل.س (مائتين وأربعة وخمسون مليون وسبعمائة وسبعة وخمسون الفاً وسبعة وستون ليرة سورية) كاحتياطي خاص.

تم عرض هذا الموضوع على الحاضرين للتصويت واتخاذ القرار.

٥- زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وقسم من الاحتياطي الخاص إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.

بين رئيس الجلسة انه استناداً الى البيانات المالية المدققة فإن الأرباح المحققة للعام ٢٠١٨ بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطيات كما تظهرها البيانات المالية الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١ هي مبلغ وقدره ١,٤٢٣,٦٨٦,٢٨٥ ل.س (مليار واربعمائة وثلاثة وعشرون مليون وستمائة وستة وثمانون ألفاً ومائتين وخمسة وثمانون ليرة سورية) ونوه الى انه قد تم قيد المصاريف الناتجة عن عملية زيادة رأسمال المصرف المنجزة خلال العام ٢٠١٨ والبالغة ٨,٤٠٠,٠٠٠ ل.س (ثمانية ملايين واربعمائة الف ليرة سورية) بشكل مباشر على حساب الارباح المدورة في البيانات المالية للعام ٢٠١٨ سنداً للتعميم الصادر عن هيئة الأوراق

والأسواق المالية برقم ١٢١٣/ص-ف تاريخ ٢٠١٨/١١/٨ وبالتالي يكون مجموع الارباح المحققة والقابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ بعد تنزيل المصاريف الناتجة عن زيادة رأس مال المصرف خلال العام ٢٠١٨ هو مبلغ وقدره /١,٤١٥,٢٨٦,٢٨٥ ل.س (مليار وأربعمائة وخمسة عشر مليون ومائتين وستة وثمانون الفاً ومائتين وخمسة وثمانون ليرة سورية)

كما بين عدم وجود أرباح او خسائر غير محققة ناتجة عن اعادة تقييم مركز القطع البنيوي كما تظهرها البيانات المالية الموحدة الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١ و ذلك نظرا لثبات سعر صرف الليرة السورية خلال عام ٢٠١٨ مقابل الدولار وبالتالي استقر رصيد الارباح غير المحققة المدوّرة في ٢٠١٨/١٢/٣١ على مبلغ وقدره/١٣,٧٢٤,٧٩١,٦٩٥/ ل.س (ثلاثة عشر مليار وسبعمائة واربعة وعشرون مليون وسبعمائة وواحد وتسعون الف وستمائة وخمسة وتسعون ليرة سورية)وفق ما تظهره البيانات المالية الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مع الإشارة إلى أن هذه الأرباح هي غير قابلة للتصرف بها عملاً بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٢٦/م ن/ ب ١ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ وبالتعميم رقم ١٠٠/٩٥٢ تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩ وأضاف بأن البنك وخلال السنوات السابقة قام بتكوين احتياطي خاص بلغ حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ اجمالي وقدره ٤٦٤,٨١٨,٦٩٣ ل.س(أربعمائة وأربعة وستون مليون وثمانمائة وثمانية عشر الفاً وستمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية)

ويقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة للبنك زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الارباح المتراكمة المحققة القابلة للتوزيع أي بمبلغ وقدره/١,٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س (مليار وثلاثمائة وتسعون مليون ليرة سورية)، وضم قسم من الاحتياطي الخاص بمبلغ وقدره /١١٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س(مائة وعشرة ملايين ليرة سورية) الى رأس المال أي بزيادة إجمالية وقدرها ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية موزعة على ١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة عشر مليون سهم) بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم الواحد وتوزيع الاسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً بواقع سهم واحد منحة لكل اربعة اسهم حالية بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي وهيئة الاوراق والاسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وكافة الجهات المختصة على هذه الزيادة وفق ماتقدم و على أن يتم قيد نفقات زيادة رأس المال بما فيها رسم الطابع و المحددة بتعميم هيئة الاوراق و الاسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٥ على حساب الارباح المتراكمة المحققة.

وفي حال عدم موافقة الجهات الرقابية على زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الاحتياطي الخاص وفق ماتقدم تنحصر زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الارباح المحققة المتراكمة بمبلغ وقدره ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل.س (مليار ومائتي مليون ليرة سورية لاغير) موزعة على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ اثنا عشر مليون سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد وتوزيع الاسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين

مجاناً بواقع سهم منحة واحد لكل خمسة اسهم حالية، وبحيث يتم اقتطاع نفقات زيادة رأس المال المحددة بتعميم هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٨ من حساب الارباح المتراكمة المحققة بشكل مباشر و تدوير الارباح المتبقية للعام القادم.

ونوه رئيس الجلسة الى أن المصرف قد توجه الى مصرف سورية المركزي بطلب إبداء الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المبين أعلاه بموجب كتابه رقم ٢٠١٩/٥٦٥/م م تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠٨ ولم تصدر الموافقة على المقترح حتى تاريخه.

وطلب من الحاضرين التصويت على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً بحيث تكون الزيادة كمايلي:

١- زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم قسم من الارباح المحققة القابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ أي بمبلغ وقدره/١,٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س (مليار وثلاثمائة وتسعون مليون ليرة سورية) وعن طريق ضم قسم من الاحتياطي الخاص وقدره ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (مائة وعشرة ملايين ليرة سورية) الى رأس المال أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه الجهات الرقابية المختصة شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً.

٣- و قيد كامل نفقات زيادة رأس المال بما في ذلك رسم الطابع والمحددة بتعميم هيئة الاوراق و الاسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٥ على حساب الارباح المتراكمة المحققة.

٤- في حال عدم موافقة الجهات الرقابية المختصة على ضم قسم من الاحتياطي الخاص الى رأس المال وفق ما سبق ذكره تنحصر زيادة رأس المال بضم قسم من الارباح المتراكمة المحققة بمبلغ وقدره ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل.س (مليار ومائتي مليون ليرة سورية) فقط لاغير الى رأس المال موزعة على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثني عشر مليون) سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد واقتطاع نفقات زيادة رأس المال المحددة بتعميم هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٨ من حساب الارباح المتراكمة المحققة بشكل مباشر و تدوير الارباح المتبقية للعام القادم شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً.

٤- توزيع الاسهم الناجمة عن زيادة رأس المال بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر الموافقات بخصوصها وذلك كأسهم منحة على المساهمين وفق الاصول والقانون بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

كما طلب رئيس الجلسة من الحاضرين الموافقة على تعديل النظام الاساسي وخصوصاً المادة ٦ منه تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد أسهمه بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية.

وبين رئيس الجلسة بأن إجراءات زيادة رأس المال سواء عن طريق ضم قسم من الارباح المتراكمة و/أو قسم من الاحتياطي الخاص تخضع لموافقة الجهات الرقابية ومنها مصرف سورية المركزي وهيئة الاوراق والاسواق المالية ولمصادقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبين للحاضرين بأنه في حال عدم صدور موافقة الجهات الرقابية على زيادة رأس المال وفق ماسبق ذكره سيتم تدوير الأرباح المحققة المتراكمة الى العام المقبل وطلب منهم الموافقة على ذلك.

كما طلب من الحاضرين تفويض المدير العام السيد ميشال عزام أو من يفوضه باتخاذ كل مايلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طرق ضم جزء من الارباح المتراكمة وعن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص وتنفيذ هذه الزيادة وتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الاجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لاتمام عملية الزيادة اصولاً وتعديل النظام الاساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

٦-إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٨

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي الشركة قد مارسوا مهامهم في العام ٢٠١٨ وفق ما يقتضيه حسن سير العمل في البنك والتزموا بالمهام الموكلة اليهم.

واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية ٢٠١٨ إبراءً عاماً شاملاً.

٧- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩ واتخاذ القرار بخصوصها.

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة أبدوا رغبتهم في الهيئة العامة الماضية بعدم تقاضي اي تعويضات عن العام ٢٠١٨ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك، وأكد بأن أياً منهم لم يتقاض أي تعويضات خلال العام ٢٠١٨ بناء على طلبهم.

كما بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة يبدون رغبتهم بعدم تقاضي أي تعويضات عن العام ٢٠١٩ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

٨- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨واتخاذ القرار بخصوصها

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام ٢٠١٨ ، وقد أبدو رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

٩- انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٩ وتحديد تعويضاته.

فتح رئيس الجلسة باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية ٢٠١٩ وعرض على السادة الحاضرين توصية لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف بترشيح السيد مجد الدين شهوان كمدقق لحسابات المصرف للعام ٢٠١٩.

وحيث لم يترشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية كمدقق لحسابات المصرف للعام ٢٠١٩ ووافق الحضور.

كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة او من يفوضونه للتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات السيد مجد الدين شهوان وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له.

١٠- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١:

بين رئيس الجلسة أن السيد جورج صايغ بصفته عضو مجلس إدارة البنك يعمل في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص للسيد جورج صايغ بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع البنك على التصويت في الهيئة العامة.

كما نوه رئيس الجلسة الى أنه لا يوجد حالياً أية عقود مبرمة بين البنك واعضاء مجلس الإدارة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته ٧٧,٤١٦٥% رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٨ وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

الموافقة على اقتطاع ١٠ % من الأرباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام المادة ١٩٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ أي بمبلغ ٢٥٤,٧٥٧,٠٦٧ ل.س (مائتين وأربعة وخمسون مليون وسبعمائة وسبعة وخمسون الفاً وسبعة وستون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني، والموافقة على اقتطاع ١٠% من الارباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي الخاص وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي أي بمبلغ ٢٥٤,٧٥٧,٠٦٧ ل.س(مائتين وأربعة وخمسون مليون وسبعمائة وسبعة وخمسون الفاً وسبعة وستون ليرة سورية)كاحتياطي خاص .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

١- زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم قسم من الارباح المحققة القابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ أي بمبلغ وقدره/١,٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س (مليار وثلاثمائة وتسعون مليون ليرة سورية) وضم قسم من الاحتياطي الخاص بمبلغ وقدره ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (مائة وعشرة ملايين ليرة سورية) الى رأس المال أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه الجهات الرقابية المختصة شريطة الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً ، و قيد كامل نفقات زيادة رأس المال بما في ذلك رسم الطابع والمحددة بتعميم هيئة الاوراق و الاسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٥ على حساب الارباح المتراكمة المحققة.

٢- في حال عدم موافقة الجهات الرقابية المختصة على ضم قسم من الاحتياطي الخاص الى رأس المال وفق ما سبق ذكره تنحصر زيادة رأس المال بضم قسم من الارباح المتراكمة المحققة بمبلغ وقدره

١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل.س (مليار ومائتي مليون ليرة سورية) فقط لاغير الى رأس المال موزعة على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثني عشر مليون) سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد و قيد كامل نفقات زيادة رأس المال بما في ذلك رسم الطابع المحددة بتعميم هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية رقم ٢٦ تاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٨ من حساب الارباح المتراكمة المحققة بشكل مباشر و تدوير الارباح المتبقية للعام القادم شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً.

٣- توزيع الاسهم الناجمة عن زيادة رأس المال بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر الموافقات بخصوصها وذلك كأسهم منحة على المساهمين وفق الاصول والقانون بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

٤- الموافقة على تعديل النظام الاساسي وخصوصاً المادة ٦ منه تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد أسهمه بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية.

٥- في حال عدم صدور موافقة الجهات الرقابية على زيادة رأس المال وفق ماسبق ذكره، تدوير الأرباح المحققة الى العام المقبل.

وتفويض المدير العام السيد ميشال عزام أو من يفوضه باتخاذ كل مايلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طرق ضم جزء من الارباح المتراكمة وعن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص وتنفيذ هذه الزيادة وتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الاجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لاتمام عملية الزيادة اصولاً وتعديل النظام الاساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية ٢٠١٨ إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

الموافقة على عدم تقاضي اي من اعضاء مجلس الإدارة لأي تعويضات عن العام ٢٠١٨ ،وعدم تخصيص أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام٢٠١٩ بناء على طلبهم على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

الموافقة على عدم تقاضي أعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت عن العام ٢٠١٨.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب السيد مجد الدين شهوان ليكون مدقق لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٩ لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض مجلس الإدارة او من يفوضونه لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الترخيص للسيد جورج صايغ بصفته عضو مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات ١ و٢ و٤ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

وأخذ العلم بعدم وجود اية عقود مبرمة مع أعضاء مجلس الإدارة حالياً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أُعلِن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٩/٥/٨ من شهر أيار من العام ٢٠١٩ في فندق شيراتون دمشق ، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رقم الوارد: 599
التاريخ 9/5/201
سوق دمشق للأوراق المالية

مندوبي الوزارة **مراقبي التصويت** **كاتب الجلسة** **رئيس الجلسة**

صورة طبق الأصل
٩ أيار ٢٠١٩